الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بلحاج بوشعيب –عين تموشنت–
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم :العلومالإقتصادية
تخصص :تحليل إقتصادي واستشراف

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ما بعد أزمة كورونا في الجزائر دراسة حالة مؤسسةSARL KARA

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر علوم إقتصادية

من إعداد الطالبتين :

راشدي شيماء

خيدي فاطنة

إشراف الأستاذة :

د.بن وسعد زينة

أعضاء لجنة المناقشة

إدريس أميرة	جامعة بلحاج بوشعيب–عين تموشنت	رئيسا
د. بن وسعد زينة	جامعة بلحاج بوشعيب–عين تموشنت	مشرفا و مقررا
صباح فاطمة	جامعة بلحاج بوشعيب–عين تموشنت	عضوا مناقشا

السنة الجامعية :2023/2022

شكر و تقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

" ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي وما أوتيتم من العلم إلا قليلا"

الحمد لله الذي انعم علي بالصحة لإتمام هذه المذكرة و حسب قوله تعالى بعد بسم لله الرحمن الرحيم

* اذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ *

فكم هو صعب أن تنسى في لحظات التتويج بالنجاح من ساعدونا ووقفوا الى جانبنا من اجل تحقيق انجازنا إذ نتقدم اولا بالشكر والاحترام للاستاذة" **بن وسعد** " على اشرافها على مذكرتنا و تقديمها التوجيهات والنصائح العلمية لنا، كما نتقدم بالشكر لجميع أستاذة جامعة بلحاج بوشعيبو الى كل من ساعدنا و لو بكلمة طيبة و تمنى لنا التوفيق لسعي في سبيلنا.

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك...ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك...ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة... ونصح الأمة ...إلى نبي الرحمة ونور العالمين...

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

اهدي هذا العمل وثمرة جهدي إلى أغلى ما لدي في الكون، و التي كان لها الفضل في تشجيعي والدعاء لي، والتي هي سبب وجودي وسر نجاحي في هذه الحياة إلى:أمي العزيزة رحمها الله .

أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها ليوم وفي الغد وإلى الأبد...

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار...إلى من علمني العطاء بدون انتظار...إلى من أحمل اسمه بكل افتخار...

...إلى والدي العزيز.

وإلى إخوتيمصدر قوة و فخر لي حفظهم الله

شيماء

إهداء

قال الله تعالى" لئن شكر ثم لا نر يدنكم"

–بداية أشكر الله عزوجل ونحمد ونستعنيه ونستغفره الذي وهبني بنور علمه وعلى إتمام هذا العمل راجية الله عز وجل تحسين عاقبتي في الأمور كلها.

–كما أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من وقف بجانبي و بالخصوص علاء الدين وتوجيها تهالغاليةو على نصائحه وعلى كفاءته العلمية في الإدارة هذا العمل.

كما أتوجه أيضا بالشكر للأفراد العائلة الذين كانوا سندالي في دراستي خصوصا أمي و أبيوإلى أخي أسامة و عمر راجيامن الله تعالى ان يمنحهم الصحة والعافية ويجازيهم بألف خير.

فاطنة

مقدمة

اهتز العالم بمطلع عام 2020 لأزمة عالمية غير مسبوقة، أثرت على صحة الإنسان وعلى الازدهار الاقتصادي على حد سواء في كل أنحاء العالم بظهور جائحة كورونا أو ما يعرف بفيروس كوفيد 19، ومع ذلك لم يكن متوقعا حدوث أزمة عالمية كبيرة بتلك السرعة وبذلك الحجم والمدى خصوصا أن العالم كان مهتما بالحرب الاقتصادية غير الظاهرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

مع بدايات انتشار الفيروس، اتخذت الحكومات في جميع أنحاء العالم تدابير احتياطية لمنع انتشاره، والتحكم في الوضعية الاقتصادية في نفس الوقت للحد من تباطؤ الاقتصاد فقد كانت سيناريوهات الوضعية الوبائية شبحا يؤرق الحكومات والشعوب على حد سواء نتيجة طبيعته الغامضة وعدم القدرة على تحديد موعد صريح لانتهاء انتشار الفيروس أو حتى إيجاد لقاح طبي له يحمي الشعوب من آثاره المدمرة.

فسرعان ما أصبحت التداعيات الاقتصادية للوباء واضحة، وكانت الشركات الصغيرة والمتوسطة على خطوط المواجهة مع بقاء كل المستهلكين تحت سيطرة الحجر المنزلي، والتوقف الكلي والتعرض للإغلاق أين مست هذه الضغوط والتراجعات كل أنواع المؤسسات وعلى رأسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي توفر نسبة 70% من الوظائف بمختلف بلدان العالم حيث أنها تعتبر رائدا حقيقياللتنمية المستدامة.

الإشكالية

انطلاقا ممّا سبق يتبادر لأذهاننا العديد من الأسئلة والتي تتمحور في مجملها في سؤال رئيسي يتعلق بما يلي:

ما مدى تأثير جائحة كورونا على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟

تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي جائحة كورونا وما هي تداعياتها على الاقتصاد المؤسساتي؟

2 هل أثرت جائحة كورونا على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

3. ما هو الضرر المالي الذي ألحقته جائحة كورونا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

الفرضيات

على ضوء ما تطرقنا إليه مسبقا وللإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية، واستنادا إلى الدراسات السابقة التي اطلعنا عليها ، قمنا بصياغة الفرضيات التالية والتي سيتم اختبارها لاحقا

الفرضية الرئيسية: أثرت جائحة كورونا على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

ومن خلال هذه الفرضية تنبثق العديد من الفرضيات الفرعية كالتالي:

الفرضية الفرعية الأولى: يختلف تأثير جائحة كورونا على نسب السيولة والمديونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب القطاع الذي تنتمي اليه المؤسسة.

الفرضية الفرعية الثانية: أثرت جائحة كورونا سلبا على نسب المردودية والربحية للمؤسسات الصغيرةوالمتوسطة في الجزائر.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في العمل على الربط بين ميدان الصحة " جائحة كورونا" ومالية المؤسسة " الأداء المالي " من أجل التعرف على مدى تأثير جائحة كورونا على الأداء المالي للمؤسسات لصغيرة والمتوسطةكذلك يمكن الإشارة للعديد من العناصر التي تخص أهمية الدراسة ومنها :

1. تعرض موضوع مستجد شغل العالم من مختصين اقتصاديين ورأي عام.

2 اكتساب معارف جديدة للقارئ التي يستعين بها في بحثنا.

3. المساهمة في إعطاء حلول داعمة للاقتصاد الوطني لتجاوز الجائحة

أهداف الدراسة

يمكن تحديد أهداف الدراسة فيما يلي:

1. التطرق لآثار جائحة كورونا الاقتصادية عالمياً ووطنياً.

2 تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3. معرفة آثار جائحة كورونا على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مبررات اختيار موضوع الدراسة

توجد مجموعة من العناصر التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع، منها ما هو موضوعي ومنهاأيضا ما هو شخصي وتتمثل في:

1. المساهمة في نشر الوعي لدى الباحث.

2. التأثير البالغ للجائحة على المستوى العالمي والوطني.

3. الرغبة الشخصية في اختيار موضوع جديد يأخذ حيز عالمي.

صعوبات الدراسة

- صعوبة إيجاد مؤسسة للتربص؛

- صعوبة فرز المعلومات وتحليل الإحصائيات.

حدود الدراسة

الحدود النظرية : موضوع تأثير جائحة كورونا على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة له جوانب عديدة للدراسة ومن خلال دراستنا هذه تطرقنا إلى المفاهيم العامة لجائحة كورونا والأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

الحدود المكانية: تتمثل في تطرقنا الى دراسة شاملة لتأثير جائحة كورونا على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، متخذين في ذلك مؤسسة **SARL KARA**كمثال.

الحدود الزمانية: تم التركيز على أثر جائحة كورونا على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة الزمنية من 2019 إلى غاية 2022 أي اننا تناولنا سنة قبل الجائحة وسنة بعدها للتعرف على اهم التغيرات التي حدثت بها.

منهج الدراسة

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره أفضل المناهج التي تساعدنا على الوصف الدقيق للمشكلة وتحليل النتائج المتعلقة بجائحة كورونا والأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث حاولنا تحليل موضوع الدراسة بالاستناد على مجموع المعلومات المتوفرة لدينا من مجلات علمية ومقالات منشورة، والمصادر الإلكترونية الموثوقة مع إسقاطها على حالة الجزائر، حيث قمنا بدراسة ميدانية في مؤسسة **SARL KARA.**

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

تمهيد :

تسعىمختلف الدول إلى تحقيق درجات الكفاءة الاقتصادية التي تضمن لها نسبة نمو عالية في الدخل الوطني وتحقيق مستويات عالية من التشغيل في ظل سياسة اقتصادية شاملة،وفيهذاالإطاريعتبرإنشاءو
تشجيعوترقيةالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةمنأهماتجاهاتالسياساتالاقتصاديةلمالهاتهالمؤسسات مندورمهمفيمايخصزيادةنموالناتجالداخليالخام،تكثيفالنسيجالصناعيتوفيرمناصبالشغلوالمساهمةفيالت نميةالاقتصاديةللوصولإلىتحقيقالاستقرارالاقتصادي والاجتماعي،فيظل تحديتبني سياسة اقتصادالسوقوالارتباطأكثربالاقتصادالعالمي،ولاشكأنالانعكاسات الكبيرةالتيتنجمعن هذاالارتباطتجعلالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةأكثرعرضةللمخاطروتهديد
بالزوالإذالمتتبعالإستراتيجيةاللازمةلمواجهةالأوضاعالجديدة خاصة الازمات المفاجئة كأزمة جائحة كورونا،ولهذاوجبتسريعالجهودوتكاملها
لرفعالتحدياالاقتصاديبالاعتمادعلىالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةكمحركللتنميةالاقتصادية،الأمر الذييفرضعلىمختلفالحكوماتدعموترقيةهذا النوع منالمؤسساتالتنافسية.

نظرا لما سبق سوف نقسم هذا الفصل إلى مبحثين، حيث نتطرق في المبحث الأول إلى المفاهيم الاساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأزمة كورونا أمّا المبحث الثاني فهو مخصص للدراسات السابقة وأوجه التشابه والاختلاف بينها وبين دراستنا الحالية.

المبحث الاول : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

1. تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة

لا يوجد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمؤسسات التي تعتبر في الدول المتقدمة صغرى، تعتبرها الدول النامية كبرى، كما يوجد أكثر من تعريف في الدولة الواحدة. و لقد تبنت الدول معايير مختلفة لتعريفها و من أهم المعاير الشائعة: معيار العمال، معيار رأس المال، معيار المبيعات و الإيرادات، معيار الإنتاج، معيار التقنية المستخدمة، معيار استهلاك الطاقة و لكن أكثر المعايير شيوعا هو عدد العاملين بها، و هنا يوجد أيضا اختلاف حول الحد الأعلى و الأدنى لعدد العاملين مثلا في ألمانيا لا يزيد العدد على 49 عامل و في انجيلترا 200 عامل و 300 عامل في اليابان. و رغم هذا الاختلاف يمكن سرد بعض التعاريف نذكر منها:

بعض الدول تعرفها على أنها المشاريع التي لا يتجاوز عدد العاملين فيها 250 مشتغلا.[1]

أما في بلدان الشرق أسيا و في دراسة حديثة عن المؤسسات المتوسطة والصغيرة قام بها إتحاد دول بلدان جنوب شرق أسيا ASEAN فقد اعتبر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي يكون عدد عمالها أقل من 100 عامل[2]

أما لجنة الأمم المتحدة التنمية الصناعية فتعرف المؤسسات المتوسطة وصغيرة في الدول النامية على أنها كل مؤسسة يعمل بين اقل من 90 عامل، أما بالنسبة للدول المتقدمة فتكون فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة اذا كانت تشغل اقل من 500 عامل[3]

ويعرف البعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة* بأنها "تلك المشروعات التي يدخلها حجمها دائرة المشروعات التي تحتاج للدعم والرعاية والنابعة من عدم قدرتها الفنية أو المالية على توفير هذا الدعم من مواردها وقدراتها وإمكانياتها الذاتية ".[1]

---

[1] محمد راتول، بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدروس المستفادة، ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية(الشلف:جامعة حسيبة بن بوعلي. يومي 17و18 أفريل2006) ص ص 172-173

[2] ج. سبنسر هل، ترجمة صليب بطرس ، منشأة الاعمال الصغيرة(القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع 1998)ص111

[3] مدخل لدراسة إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، عن الموقع الالكتروني:
www.9alam.com/forums/attachment.php?attachmentid=1737&d.. 2023/05/16 على الساعة 18:18 pm

2. آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن من أهم التساؤلات التي تطرحها عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق هو سبل تأهيل المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة وتفعيل دورها حتى تتمكن من أداء دورها في التنمية ولما لهذه المؤسسات من أهمية بالغة في الاقتصادياتالمعاصرة اتخذت الجزائر العديد من الآليات الهادفة إلى تنمية هذا القطاع وتتمثل هذه الآليات في[2]:

1.2 إنشاء هيئات داعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من أهم هذه الآليات نجد:

أ- وزارة الصناعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمارMIPMEPI"

في إطار تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنشأت الجزائر في سنة 1991وزارة منتدبة مكلفة بهذا النوع من المؤسسات لتتحول إلى وزارة بموجب المرسوم، رقم:211/94 المؤرخ في : 18 جويلية1994لتوسعصلاحيات هذه الوزارة بموجب المرسوم التنفيذي رقم:190/00 المؤرخ في 11جويلية2000تم بموجب التعديلالحكومي المقرر بتاريخ 28ماي 2010تم أنشاء وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار،لتدعم وترافق إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[3]

2.2الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ":

وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية والاستقلال المالي وهي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤديةلإنعاش قطاع التشغيل الشباني من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات وقد أنشئت سنة1996ولها فروع جهوية وهي تحت سلطة رئيس الحكومة ويتابع وزير التشغيل الأنشطة العملية للوكالة، وتقومالوكالة الوطنية بالمهام التالية:

---

[1]أبو موسى، عبد الحميد، تجربة بنك فيصل الإسلامي المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة المتوسطة، الملتقى السنوي الإسلامي السادس: دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة(عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2003)ص4

[2]عبد اللاوي مفيد، مرجع سبق ذكره، ص03.

[3]شريف بو ةقصب ، علي بو عبد الله، **واقع وافاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي)الجزائر(، يومي - /06/05 2013 05ص 06.

أ. تشجيع كل الأشكال والتدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيفالأول .

ب. تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومنها الإعانات التخفيضات في نسب الفوائد.

ج- تتابع الاستثمارات التي ينجزها الشباب أصحاب المشاريع في إطار احترامهم لبن د دو فتر الشروط.

د- إتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم .

هـ- تقديم الاستثمارات لأصحاب المشاريع والمتعلقة بالتسيير المالي وتعبئة القروض.

و- إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي لتمويل المشاريع وانجازهاواستغلالها.

ي- تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيز وتنظيم دورات تدريبية لأصحابالمشاريع لتكوينهم وتجديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم[1] .

3.2 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI":"

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالالمالي أنشئت سنة 2001في شكل شباك وحيد غير ممركز موزع عبر 48ولاية على مستوى الوطن، وتخول الوكالةالقيام بجميع الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار التي قد تكون في شكل إنشاءمؤسسات جديدة أو توسع قدرات الإنتاج أو إعادة تأهيل وهيكلة المؤسسات ويستفيد المستثمر في إطار هذه الوكالةمن تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على

[1] صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسسير، العدد 03 ، 2004 ، ص ص 32-33.

التجهيزات المستوردة وكذا من تسديد الرسم على القيمة المضافة المفروضةعلى السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في تجسيد الاستثمار[1].

4.2 الصندوق الوطني للتأمين عن البطالةCNAC :"

هذا الصندوق الذي أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94 /188المؤرخ في جويلية1994أوكلت لهمهمة دعم العمال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35و 50سنة والذين فقدوا مناصب عملهم بسبب إعادة هيكلةالاقتصاد في مرحلة التسعينات كما أوكلت له مهمة تدعيم هؤلاء البطالين بخلق نشاط خاص بهم لإعادة إدماجهمبعد أن يقدم لهم تكوينا خاصا في المجالات المهنية التي عليها طلب في سوق العمل[2].

5.2 صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرةANGEM :"

أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-16المؤرخ في 22جانفي2004وهو بمنزلة آليةجديدة لضمان مخاطر القروض المصغرة، إذ يختص بضمان القروض التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات الماليةالمنخرطة مع الصندوق بنسبة 85%من الديون وفوائدها في حالة فشل المشروع الممول، كما أنها تؤدي دورا كبيرا فياستحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوصفها مصدرا مهما من مصادر التمويل ومجموعة من صناديق أخرى،تسهم كلها في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها بفضل الدراسات المقدمة، والمتابعة المستمرة لنشاطاتهم من أجل استمراريتها كما تسهم في استثماراتهم المستقبلية في بعضها[3].

6.2 وكالة التنمية الاجتماعية:

[1] عبد الفتاح بوخمخم، و صندرةسايبي ،**دور المرافقة في دعم انشاء المؤسسات الصغيرة التجربة الجزائرية**، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، العدد 03 ، 2011 ، ص 402.

[2] علوني عمار، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10سنة 2010،ص 182.

[3] بن عنتر عبد الرحمان، **واقع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24 ، العدد الأول، 2008ص ص 157-158.

وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشأت سنة 1994وهي تحت الإشراف المباشر لرئيس الحكومة تسعى لتقديم قروض مصغرة للتخفيف من أشكال الفقر والحرمان، ومن أهم وظائفها نذكر ما يلي:

- ترقية وتمويل الأنشطة ذات المنفعة الاقتصادية والاجتماعية التي تتضمن استخداما كثيفا للعمالة.

- تطوير وتنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والفردية عن طريق القروض المصغرة الذي يمكن من توفير العتادوالأدوات أو المواد الأولية لممارسة بعض الحرف والمهن لتشجيع العمل الحر، وتطوير الحرف الصغيرة والأعمال المنزليةوالصناعات التقليدية للتقليل من الفقر وتحسين مستويات المعيشة.

وقد كانت مساهمتها محدودة في مجال مكافحة الفقر عن طريق تطوير بعض الأنشطة الاستثمارية الصغيرةوالمتوسطة .

7.2صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"FGAR ":

أنشئ الصندوق بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02-373المؤرخ في2002/11/11 دف ضمان القروضللاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنجزها كما هو محدد في القانون التوجيهي لترقيةالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتولى الصندوق ما يلي:

أ- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات التالية:

ب- إنشاء المؤسسات.

ت- -تجديد التجهيزات.

ث- -توسيع المؤسسات.

ج- تسيير الموارد الموضوعة تصرفه وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما .

ح- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.

خ- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها.

د- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق.

ذ- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ر- ضمان الاستشارة والمساعدة لقانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ضمان الصندوق.

كما كلف بالقيام بالمهام التالية:

أ- ترقية الاتفاقيات المتخصصة بالمخاطر التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.

ب- إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ت- القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في إطار ضمان الاستثمارات [1]

3.برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

في إطار برامج التنمية الشاملة المعتمدة (2001-2014) أقرت الحكومة الجزائرية برامج هامة لترقية وتطويرقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان لها الأثر على هاته الأخيرة، فخلال الفترة (2002-2009) شهد قطاعالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة معدل نمو بلغ 9%سنويا وهذا راجع إلى سياسة الدولة في تشجيع هذا النوع منالمؤسسات لا سيما المخطط الخماسي (2005-2009)الذي كان يهدف إلى إنشاء 100ألف مؤسسة متوسطةوصغيرة.

كما اعتمدت الحكومة الجزائرية هدف ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع قطاع خارجالمحروقات بإنشاء 200ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة وتأهيل 20ألف مؤسسة من هذا النوع من المؤسسات عبرالمخطط الخماسي(2010-2014) .

انطلاقا مما سبق يمكن توضيح أهم الإجراءات المتخذة في إطار هذه البرامج كما يلي:

1 -إنطلاقا من قانون المالية التكميلي لسنة 2009أقرت الحكومة الجزائرية عدة تسهيلات مالية وإجراءات لتنويعالعروض المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمها:

أ. إضافة إلى ضمانات كلا من صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة وصندوق ضمان قروض الاستثمارللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) هذا الأخير الذي تم رفع سقف ضمانه المالي من 50إلى 250مليون دينار تم إدراج ضمان للدولة، وإنشاء صناديق ضمان متخصصة: السياحة البيئية، التكنولوجيات الجديدة.

[1] محمد زيدان، **الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع،2009 ص ص 126-127.

ب- إنشاء صناديق الاستثمارات المحلية وشركات رأس المال المخاطر.

ث- تكوين الموارد البشرية للمؤسسات البنكية.

2 -إنشاء المرصد الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية لتطوير اليقظة الاقتصادية والتكنولوجية وبالتاليضمان أفضل تنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أهم مهامه [1] :

أ. اليقظة الاقتصادية والتكنولوجية

ب. اقتراح للسلطة العمومية إجراءات إنقاذ مساعدة، ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

في إطار ترقية هذا النوع من المؤسسات وضعت الوكالة الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطةANDPME) (برنامج تأهيل 20ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال الخماسي (2014-2010)لتحسينتنافسية هذه المؤسسات، بما يفوق 386مليار دينار.

4 - في إطار ترقية الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم اتخاذ الإجراءات التالية:

* اختيار سنويا 03احسن مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبدعة في منتجاتها أو تسييرها وتشجيعها ماليا في حدود600ألف إلى مليون دينار.

* تنظيم منتدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجامعات سنويا لتحقيق التقارب بين الباحثين وهذه المؤسسات.

5 - إنجاز عدة هياكل لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

4.طرق تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تتحصل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كغيرها من المؤسسات على مواردها المالية بالطرق التالية :

أ- **التمويل الذاتي :** معنى ذلك أن صاحب المشروع يعتمد في تمويله لمشروعه على أمواله أو مدخراته الذاتية.

[1] شريف بوقصبة، علي بوعبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 07-08

ب- **التمويل بالقروض** : و ذلك بالحصول على قروض بفوائد أو يديون فوائد من البنوك أو مؤسسات الدعم المالية .

ت- **طرق التمويل من المنظور الإسلامي** :

هناك عدة أساليب و صيغ تمويلية و التي تعرف بأدوات التمويل المالي الإسلامي ،و ندرجها في ما يلي :

✓ **المرابحة أو التمويل فائض التكلفة** : و يقصد بالمرابحة قيام أحد البنوك بشراء سلعة معينة لحساب عميل ما وفقا للمواصفات المطلوبة مقابل ربح معين أو أجر.

من خلال هذا التعريف نجد هناك شكلين للمرابحة :

- الوكالة بشراء بأجر.
- الوكالة بشراء بربح .

✓ **المشاركة :** و يقصد بها جمع أموال المدخرين من طرف البنك لإستثمارها و الخصول على أرباح و إقتسامها معهم .

✓ **صناديق الزكاة و القرض الحسن** : تقوم معظم النظم الإسلامية بإنشاء صناديق الزكاة و القروض الحسنة و تساهم تلك الأموال المتحصل عليها من الزكاة في ما يلي :

1. زيادة الإستثمار.
2. زيادة عدد المنتجين و التقليل من عدد العاطلين على العمل .
3. توسيع نطاق التداول .

✓ **التأجير التمويلي** : يقصد بالتأجير التمويلي " المنتهي بالتمليك " عن طريق البيع ، الإنفاق بين طرفين بتأجير أو إستئجار العين أو الأصل المؤجر و التوعد بإعادته مقابل أجرة محددة خلال فترة زمنية محددة و في نهاية مدة الإيجار يكون للمستأجر الخيارين بين ثلاث بدائل كالآتي[1]:

[1] سليمان ناصر ،" **أساليب تمويل المشروعات الصغيرة في الإقتصاد الإسلامي** " ، جامعة ورقلة ، د.س.ن ،ص 32-34

- يملك العين المؤجرة مع تسديد الأقساط سابقا و يكون السعر محدد في بداية العقد .
- تمديد فترة الإيجار.
- إرجاع العين للمؤسسة المؤجرة .

2.عموميات حول جائحة كورونا

شهد العالم كله منذ نهاية سنة 2019 أزمة صحية عالمية أحدثتها جائحة كورونا أدت إلى عرقلة النشاطالاقتصادي وبسبب سرعة انتشارها أثرت على الاقتصاد العالمي ومختلف قطاعاته أدخلته في أزمة اقتصاديةعالمية ، فما هي جائحة كورونا، وما هي الإجراءات الاحترازية التي قامت بها الدول للحد من انتشارها،وفيما تتمثل آثارها على الاقتصاد العالمي والاقتصاد الوطني، وهذا ما سنتطرق إليه في المبحث الثاني من هذا الفصل.

1.2مفهوم جائحة كورونا

- الجائحة :تعتبر الجائحة مرحلة متطورة للفاشية ، حيث تتطور هذه الأخيرة إلى وباء ثم إلى جائحة[1]

لغة :هي الفعل جوح ، والجائحة هي الإهلاك والاستئصال وهي الشدة المحتاجة للمال ، والجاح: الستر[2]

والأجواح: الواسع من كل شيء وحوجت رجلي : أحفيتها ، وجاح: عدل عن المحجة

أما اصطلاحا :هي وباء يغطي بلدان او قارات متعددة او هي وباء ينتشر بين البشر في مساحة كبيرة مثلقارة مثلا او قد تتسع لتضم كافة أرجاء العالم ، وقد ظهر عبر التاريخ العديد من الجوائح مثل الجدري والسلوالطاعون الأسود وجائحة أنفلون ا ز الخنازير 2009وفيروس الأنفلونزا H1N1وفيروس كورونا (كوفيد19)[3]

[1] حسين منديل حسين ، اصطلاح الجائحة بين اللغة و الفقه و منظمة الصحة العالمية ، مجلة الكلم ، العراق : كلية التربية للبنات بجامعة بغداد ، ع 01 ، 01 مارس 2021، ص 08

[2] حسين منديل حسين ، مرجع سبق ذكره ، ص 10

[3] بباس منيرة، فالي نبيلة، الاقتصاد العالمي في مواجهة تحديات عولمة الأوبئة- جائحةكوفيد 19نموذجا، مجلة العلوم الاقتصادية وعلومالتسيير، العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، جامعة سطيف -3الجزائر، ،2020ص:.75

أمّا عن المفهوم الطبي لجائحة كورونا فهي جائحة ناتجة عن مرض كوفيد 19انتشر بسرعة في العالم بدءا في ديسمبر 2019في مدينةووهان الصينية وهذا المرض يسببه فيروس كورونا الذي يعتبر[1] سلالة واسعة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان ومن المعروف أن عددا من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر أمراض تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلىالأمراض الأشد وخاصة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميراس) والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة

- مرض كوفيد :19هو مرض معد يسببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا ، ولم يكن هناك علم بوجود هذاالفيروس الجديد ومرضه قبل بدء تفشيه في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019وقد تحولكوفيد 19إلى جائحة تؤثر على العديد من بلدان العالم[2]

1. الإجراءات والتدابير الاحترازية لمواجهة جائحة كورونا:

قامت معظم الدول لتلافي فيروس كورونا والحد منه بالعديد من الإجراءات والتدابير كانت مجملهاكالآتي[2]:

- أرست الدول قواعد ما سمي بالتباعد الاجتماعي بحيث يتجنب الناس اللقاء المباشر والتلامس الجسديعبرالتخفف و التحقق من العلاقات الاجتماعية بين الناس، لذا فقد شرعت الجهات المختصة بوضع قيودصارمة لكل ما من شأنه أن يسبب الاحتكاك بين الناس وبالتالي انتقال العدوى.

- ألغت الدول الأنشطة والفعاليات الرياضية والثقافية بهدف التقليل من الاحتكاك بين الناس.

- أوقفت العمل بالعديد من القطاعات التجارية والاقتصادية الخدمية خاصة تلك التي تتطلب احتكاك مباشرمع المستهلك مثل صالونات التجميل، المطاعم والنوادي الرياضية أغلقت المحلات التجارية لفترات متباينةلتجنب التداخل والتقارب الذي يحدث عادة بين أصحابها وزبائنهم إغلاق المؤسسات التعليمية من مدارسوجامعات و مراكز تعليمية وثقافية حيث تم تعطيل دوام الطلبة في غالب أيام الفصل الثاني وتم اعتبارالتعليم عن بعد كوسيلة معتمدة.

[1] توهامي محمد رضا، عامر عبد اللطيف، انعكاسات جائحة كورونا على الاقتصاد الموازي في الجزا ئر،،2020مجلة الميادين الاقتصادية،العدد ،3جامعة برج بوعريريج- الجزائر، ،2020 ، ص 105

[2] العبسي علي، تجانية حمزة، تداعيات فيروس كورونا(كوفيد-: الآثار الاجتماعية والاقتصادية وأهم التدابير المتخذة للحد منالجائحة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، جامعة سطيف-الجزائر،،2020ص:. 92

-إغلاق المدن والمناطق حيث منعت سلطات دول مواطنيها الانتقال بين المدن لتقليل انتشار العدوى وقامتبإجراء عملية إغلاق كامل المناطق، وتطبيق سياسة الحجر الصحي الإجباري خاصة تلك المناطق التيانتشرت فيها حالات عديدة[1].

- إغلاق الحدود أمام حركة المسافرين ذهابا وإيابا لمنع انتقال العدوى ولحاجة القادمين الجدد لفحوصاتومستشفيات وحجر صحي قد تعجز عنه أجهزة الدولة.

- إغلاق الأسواق التجارية الكبرى من موالات وعارض ترويجية للمنتجات وغيرها.

- الالتزام بارتداء الكمامات و القفازات عند دخول مراكز التسوق والتنقل.

- تشغيل عدد كبير من التطبيقات الذكية لتشكل بديلا جزئيا عن بعض الخدمات و الإجراءات الورقيةوالروتينية الإدارية مما يقلل من التعامل المباشر بين متلقي الخدمات.

3.آثار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي:

أدت إجراءات وتدابير مواجهة كورونا خلال سنة 2020إلى تباطأ نمو الاقتصاد العالمي ، ومثلما كان فيروس كورونا معد على المستوى الصحي للأفراد فقد كان معد اقتصاديا بين البلدان ليشكل من خلال تأثراقتصادياتها على مستوياتها المحلية أزمة اقتصادية عالمية.

سندرس في هذا المطلب أهم الآثار الناتجة عن جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي من خلال دراسةالقطاعات الكبرى المتضررة وفي الأخير على الاقتصاد الجزائري كما يلي:

1- قطاع الصناعة : بسبب الاضطرابات الناتجة عن جائحة كورونا انخفض نمو التصنيع العالمي نتيجةالتوترات التجارية بين الاقتصاديات المهيمنة وخاصة أن المرض بدء في أكبر الدول الصناعية وهي الصين،فقد أظهرت هذه الأخيرة انخفاضا حادا في الإنتاج مع بداية إغلاق ووهان ومناطق أخرى لاحتواء الفيروس ثمانتقلت إلى العديد من البلدانالصناعية الكبرى حيث شهد إجمالي الإنتاج الصناعي العالمي انخفاضا حادا[1].

2- قطاع التجارة : أفادت منظمة التجارة العالمية في تقريرها لشهر سبتمبر عن تراجع حجم التجارة العالميةخلال الربع الثاني من العام 2020بنسبة 21%على أساس سنوي في ظل تداعيات فيروس كورونا وتوقفحركة الإمدادات بغرض السيطرة على الجائحة وتضرر حركة التجارة العالمية وسط تداعيات غير مسبوقةلجائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وتعرضه لانكماش قياسي ، كما

[1] ميموني ياسين وآخرون، تحديات التمويل الإسلامي في ظل جائحة كورونا- قراءة لمصرف السلام الجزائري، حوليات جامعة بشار فيالعلوم الاقتصادية،2022العدد1،ص3

قلصت منظمة التجارة العالمية خلالشهر أكتوبر الماضي توقعاتها لانخفض تجارة السلع العالمية إلى 9,2بدلا من توقعات سابقة تتراوح بين% 13 %. و32[1]

وتجدر الإشارة إلى أنّ معظم الدول التي انتشر فيها الفيروس قد شهدت ظاهرة استهلاك غير عقلاني للسلع والمنتجات الغذائية ومنتجات التنظيف والتطهير خلال الأشهر الأولى من أجل ادخارها تحسبالاستمرار الأزمة وفي المقابل تكدست العديد من باقي أنواع المنتجات " الملابس ، السيارات ، المنتجاتالالكترونيةوالكهرومنزلية " ، في حين أن الطلب على المنتجات الطبية والصيدلانية قد شهد ارتفاعا كبيراعلى المستويات المحلية للدول لتنتعش تجارتها على المستوى العالمي[2].

3- السياحة والنقل:يعتبر قطاع السياحة أكثر الأنشطة الاقتصادية تأثرا بجائحة كورونا المستجد نتيجةالقيود المفروضة على وجهات السفر ، إضافة إلى قيام عدد كبير من الدول بإلغاء رحلات الطيران للحد منتفشي الفيروس وهو ما أدى إلى تراجع كبير لأنشطة السياحة والسفر2 .وقد أعلنت منظمة السياحة العالمية
التابعة للأمم المتحدة أن قطاع السياحة العالمي تكبد خسائر بقيمة 1300مليار دولار في .2020[3]

بالنسبة لقطاع النقل فقد شهد هو الآخر تأثرا مباشرا بسبب إجراءات الغلق وعزل وحجر مناطق بأكملهاوالتباطؤ الكبير في حركة الأشخاص عبر العالم في حد ذاته ، ما أكدته العديد من الدراسات حول حركيةوتنقل الأشخاص في زمن الجائحة والأكيد أن انكماش حركة النقل العالمي بين البلدان وحتى داخل البلدالواحد، كانت آثار سلبية على مختلف مؤسسات النقل (بري ، بحري و جوي) وتعد الآثار جد وخيمةبالنسبة لشركات الطيران نظرا لارتفاع تكاليفها 3.حيث سجلت حركة الطيران العالمية تراجعا قياسيا في عددالركاب بنسبة 66%عام 2020مقارنة مع 2019تحت وطأة تداعيات جائحة كوفيد بحسب ما أعلن

الاتحاد الدولي للنقل الجوي ، وفي ديسمبر 2020انهارت حركة الركاب بنسبة[4]70% .

---

[1] غبولي أحمد، توايتية الطاهر، دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم آثار جائحة كورونا(كوفيد-)33على الاقتصاد العالمي – الأزمة الاقتصادية العالمية ،2020مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، جامعة سطيف-الجزائر، ،2020ص: ،136

[2] غبوليأحمد ،تواتية الطاهر، مرجع سابق ، ص:337

[3] محمد إسماعيل ، جمال قاسم، أثر قطاع السياحة على النمو الاقتصادي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2020: ، ص 41

[4] بسبب-جائحة-كورونا-هبوط-في-مؤشرات-حركة-الطيران-العالمية/، https://www.alhurra.com/business/2021/02/03 . 23:23 على الساعة2023/03/22

4- القطاع المالي : قد حدث هبوط حاد في أسعار الأصول الخطرة منذ تفشي هذه الجائحة. وفي أسوأ نقطةمن موجة البيع الأخيرة، عانت الأصول الخطرة من انخفاضات تعادل أو تزيد على نصف الانخفاضات التيحدثت في 2008و ، 2009كما تحملت الكثير من أسواق الأسهم انخفاضات بنسبة 30%أو أكثر فيفترة القاع. وحدثت قفزة في فروق العائد، وخاصة بالنسبة للشركات ذات المراتب الأدنى. كذلك ظهرتعلامات الضغط في كبريات أسواق التمويل قصير الأجل، بما في ذلك السوق العالمية للدولار الأمريكي،

4- آثار جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري:

أجبرت الحكومة الجزائرية مثل باقي الدول على اتخاذ جملة من التدابير لاحتواء فيروس كورونا ومنعتفشيه، والتي كان من بينها إغلاق كافة الحدود البرية والجوية والبحرية ، وفرض حجر جزئي وشامل علىمجمل ولايات الوطن ، وهو ما أثر على النشاط التجاري والاقتصادي للدولة ومن أهم الآثار التي شهدهاالاقتصاد الجز ا ئري

- انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية فقد الجزائر نصف مداخيلها من العملة الصعبة؛

- عطب كبير في مسار بعض القطاعات وخسارة في الإنتاج في ظل شلل المصانع الصينية التي تعتبرمن أهم مورديها في المواد الأولية والكهرومنزلية وبعض المواد الصيدلانية ، كذلك ركود في حركة الطلبوخاصة من قطاع الخدمات التي يوفر في الجزائر 62%من فرص العمل و 44%من الناتج الداخلي الخامحيث يشمل قطاع الخدمات المصرفية والسياحية والفندقية والتأمينات والترفيه والاتصالات وخدمات الانترنتوالنقل[1]

- كما عرفت انخفاض حاد في رقم أعمال صادرات شركة سوناطراك النفطية بنحو 43% - تراجع قيمة الدينار أمام العملات الرئيسية في التعاملات البنكية الرسمية، وانخفاض إجمالي الناتجالإجمالي بنسبة 3,9مع توقعات بأن يرتفع معدل البطالة مع نهاية عام 2022إلى نحو 22%وهو أعلىمعدل تسجله البلاد من أكثر من 3عقود[3].

[1] https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/publication/algeria-economic-monitor---fall-2020-navigating-the-covid-19-pandemic-engaging-structural-reforms 21/05/2023 18 :46 pm

المبحث الثاني :الدراسات السابقة

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى ما توصل إليه بعض الباحثين السابقين في مجال دراستنا ، حيث تم تقسيمه إلى مطلبين إذ يتمحور المطلب الأول حول الدراسات باللغة العربية أما المطلب الثاني نتطرق فيه إلى الدراسات باللغة الأجنبية.

المطلب الأول : دراسات باللغة العربية

الدراسة الأولى :شيبان آسيا 2009 دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الإقتصادية – حالة الصناعات التقليدية و الحرف في الجزائر حيث هدفت هذه الدراسة إلى محاولة إبراز الدور الكبير الذي يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تلعبه لتحقيق التنمية الاقتصادية للبلدان بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة و بيان أهم الاستراتيجيات التي وضعتها الجزائر لإنعاش هذا القطاع، بعدما كان ثانويا كونه قادرا على التلاؤم والإندماج مع التحولات الاقتصادية، والتحديات التي تفرضها العولمةو تحديد أهم النتائج التنموية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وأهم العراقيل والصعوبات التي تواجهها و توصلت نتائج الدراسة إلى أن أصبح الاعتماد على المشروعات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حد سواء والربط بينهما ركيزة تنموية هامة في الاقتصاديات الوطنية لمختلف الدول.

و تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تحقق أهداف التنمية الاقتصادية بالمساهمة في زيادة الإنتاج وتنويعه، تحقيق عدالة في توزيع الدخل من خلال الوصول إلى صغار المستثمرين، وبالتالي فهي آلية فعالة لمكافحة الفقر في المجتمعات المحلية بالإضافة إلى ضرورة تطوير الصناعات الصغيرة

والمتوسطة باعتبارها خطوة أساسية في طريق تصنيع البلدان النامية، فهي تشكل جزء هاما لعملية التصنيع الديناميكي، ومنفذا جيدا لاستغلال الموارد المادية والبشرية المحلية.

الدراسة الثانية بريش 2021 بعنوان آثار جائحة كورونا (كوفيد 19-) على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و حتمية اندماجها في التجارة الإلتكرونية في الجزائر حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر في ظل جائحة (كوفيد 19) و دراسة المخاطر و التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بسبب جائحة (كوفيد 19)

وهدفت هذه الدراسة التركيز يجب عليها في ظل أزمة (كوفيد - 19 مع ضرورة تسهيل مبادرات العمل من المنزل والاجتماعات الافتراضية وكذا تدعيم الأمن السيبراني لمواجهة أية هجمات الكترونية؛ من المحتمل أن تتطور المخاطر الاقتصادية والمالية التي تواجه دول العالم لتشمل مخاطر السيولة والتمويل والإفلاس لبعض القطاعات منها الصناعات الصغيرة والمتوسطة نتيجة لتداعيات جائحة فيروس كورونا و ضرورة تدخل الدولة عن طريق حث البنوك على تيسير منح القروض الجديدة لدعم رأس المال العامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتشجيع عمليات تجديد القروض من خلال التساهل التنظيمي والضمانات و ضرورة الاستجابة المبكرة للاندماج في التجارة الالكترونية بعد الجائحة الذي يتطلب إعادة صياغة مستمرة للنماذج وخطط العمل و بعد التكيف مع الاحتياجات الحالية واتخاذ قرارات سريعة والتخلي عن خطط العمل التقليدية وتجربة طرق جديدة لإنجاز الأعمال التجارية وفق المنصات الالكترونية من العوامل الرئيسية لنجاح الشركات الصغيرة والمتوسطة بعد الجائحة.

الدراسة الثالثة :

هيبة مزعاش 2021 **واقع المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في فترة انتشار جائحة كورونا دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية برج بوعريريج** ، جامعة الاستراتيجيات و السياسات الإقتصادية في الجزائر، جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية برج بوعريريج خلال فترة انتشار جائحة كورونا، من خلال التطرق لمدى تبني المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة للأبعاد الخمسة للمسؤولية الاجتماعية أثناء انتشار الجائحة عبر دراسة ميدانية تضمنت عينة من (60) مؤسسة صغيرة ومتوسطة تمت معالجة نتائجها باستخدام الأدوات والمؤشرات الإحصائية المتعارف عليها.

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها عدم وجود فروق في آراء اتجاهات أفراد العينة حول تطبيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية، كما أن تطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرتبط بعدة عوامل أهمها حجم المؤسسة وتصنيفها، توفر الموارد المالية والظروف الاقتصادية المحيطة ، و نتائج هذه الدراسة في ظل التغيرات الحديثة التي تعرفها بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حاليا تبرز أهمية المسؤولية الاجتماعية كأداة فعالة تضمن تخطي المؤسسات للظروف المحيطة بها خاصة بعد تفشي وباء كورونا، وتؤهلها للبقاء والاستمرارية في السوق يرتبط تطبيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية وخاصة البعد الاجتماعي بعد عوامل من بينها: حجم الموارد المالية في المؤسسة طبيعة المؤسسة وتصنيفها الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها والقدرة الشرائية للعملاء؛ سعي المؤسسات المدروسة إلى تحقيق أقصى قدر من الأرباح والبحث عن ميزة تنافسية في ظل التشريعات والقوانين المتاحة في ظل إتباع سياسة ملائمة مع العمال من خلال حمايتهم ومساعدتهم وحثهم على إتباع الطرق التي من شأنها الحفاظ على البيئة، ومراعاة الجوانب المعتقدية والأخلاقية في العمل يجسد تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية داخلها ما يدفعنا لقبول الفرضية الأولى من الدراسة؛

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة حول تطبيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل ولاية برج بوعريريج لأبعاد المسؤولية الاجتماعية، الأمر الذي يدفع بنا إلى قبول الفرضية الثانية من الدراسة.

المطلب الثاني : باللغة الأجنبية

يتضمن هذا المطلب عرضا للبحوث والدراسات السابقة الأجنبية التي اهتمت بالمتغيرات التي لهاصلة بموضوع دراستنا.

الدراسة الأولى:

دراسة لراضية آيت سعيد تحت عنوان: **L'impact du Covid_19 sur les petites et moyennesentreprises (PME) en Algérie**.

هدفت الدراسة إلى كيفية التعامل مع جائحة كوفيد- 19- وتأثيرها على اقتصاد البلدان المغاربية (الجزائر وتونس والمغرب بشكل عام، وحالة الجزائر بطريقة خاصة، حيث تمثلت إشكالية الدراسة في: ماهي أثار الكوفيد_19 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟

من أجل تحقيق أهداف الدراسة أجريت دراسة استقصائية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سنة 2020 على 103 شركات صغيرة ومتوسطة من قطاعات مختلفة من النشاط، حيث تم التوصل إلى النتائج التالية: جائحة كوفيد- 19- هي أزمة صحية أدت إلى تدهور اقتصادي على الصعيدين الوطني والدولي، خاصة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأكثر تضررا من جائحة فيروس كورونا مع تدهور مبيعاتها وانعدام الرؤية، وخاصة فيما يتعلق باستئناف أنشطتها.

الدراسة الثانية :

دراسة لفاطمة الزهراء بوتافروت، سعيد مداربيالمعنونةبـ: **The impact of covid_19 on Moroccan small and medium-sized companies.**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير جائحة كوفيد19- على المؤسسات المغربية الصغيرةوالمتوسطة من خلال تحديد دور المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي للمغرب، وعلى هذا الأساس تم وضع الإشكالية التالية: ما هو تأثير هذه الأزمة الصحية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وما هي احتياجات هذه المؤسسات للخروج من هذه الأزمة بالحد الأدنى من الضرر وضمان متانتها ؟

ولهذا الغرض تم استخدام المنهج الإحصائي من خلال دراسة تجريبية عن الأثر الاقتصادي المباشر لفيروس كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستوى نشاطها، والحفاظ على فرص العمل، وتم العمل على عينة من 54 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تمت مقابلتها، حيث تم التوصل إلى النتائج التالية: أثرت جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل شديد حيث أن معظم المؤسسات تعاني من المشاكل المالية، كذلك جعلتها الجائحة تواجه قيودا اقتصادية أدت إلى إعاقةنشاطاتها.

2. موقع دراستنا من الدراسات السابقة:

1.3 التعقيب على الدراسات السابقة:

بعدما تم استعراض عدد من الدراسات السابقة اتضح أنه يوجد اهتمام كبير للباحثين حول موضوعالدراسة المتعلقة بجائحة كورونا ود راسات أخرى اهتمت بالأداء المالي.

- بالنسبة للدراسات السابقة التي تناولت جائحة كورونا فمعظمها ركزت على آثار الجائحة على القطاعاتالاقتصادية العالمية بصورة عامة ثم على بلد الباحث بصورة خاصة . كذلك تطرقت إلى الإجراءاتالاحترازية المتخذة عالميا ومحليا.

- أما بالنسبة للدراسات السابقة التي تناولت الأداء المالي فكانت الدراسات العربية مركزة على علاقة الأداءالمالي مع مؤشرات تقيمه أو أحد هذه المؤشرات ، أما الدراسات الأجنبية فتناولت علاقة الأداء المالي مع البحث والتطوير ، و أيضا علاقته مع كورونا

- تنوعت طرق هذه الد راسات في الوصول إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة فمعظمهم استخدم أحدأدوات الاقتصاد القياسي مثل التحليل ، التحليل الانحدار المتعدد ،الارتباط الخطي ،التحليل المقارن،.....

2.3 ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة:

- تميزت دراستنا بأنها ربطت بين متغير الأداء المالي وجائحة كورونا عكس الدراسات السابقة التي تناولتأحد من متغيرات الدراسة حيث كان إعتمادنا الكلي على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

- تميزت دراستنا بدراسة عامل من العوامل المؤثرة على الأداء المالي وجائحة كورونا التي شملت كل دولالعالم وأصبحت أزمة اقتصادية عالمية ، فركزت دراستنا على إبراز تأثير هذا العامل في المؤسساتالاقتصادية مختصين بدراسة جانب الأداء المالي؟

- تتميز دراستنا باختلاف مكان الدراسة في تطبيقها داخل مؤسسة متوسطة بالبناء وهذا ما لم نلمسه في الدراسات السابقة الأخرى و ذلك خلال وقت أزمة كورونا أي قبل و بعد الأزمة

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل وفي مبحثه الأول المفاهيم الأساسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالإضافة إلى إحاطة عامة حول تداعياتجائحة كورونا.

أما بالنسبة للمبحث الثاني المتعلق بجائحة كورونا فتوصلنا أن الجائحة خلفت آثار كبيرة لميشهدها العالم من قبل، وأن الأثر السلبي الذي تعرضت له مجمل قطاعات اقتصاديات العالم ما هو إلانتيجة للإجراءات الاحترازية التي قامت بها الدول من أجل السيطرة والحد من فيروس كورونا.

في الاخير نستنتج ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لقيت تطورا كبيرا واهتماما بالغا من طرف العديد من المنظمات العالمية و الباحثين الإقتصاديينباعتبارها من أفضل الوسائل التي تدفع إلى التطور اقتصادي و ذلك نظرا لتميزها بسرعة إمشائها و خصائص أخرى و نظرا للدور الفعال الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية، إضافة إلى أنّ جائحة كورونا كانت لها تأثير سلبي على إقتصاديات الدول عموما و الجزائر خصوصا لذلك ارتأينا من خلال الفصل الثاني ومن خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها في مؤسسة قارة للبناء إلى أن نتناول العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأزمة كورونا خلال فترة 2019-2022

الفصل الثاني

الإطار التطبيقي للدراسة

تمهيد

بعد ما تطرقنا في الفصل الأول إلى مفاهيم عامة حول الإطار المفاهيمي لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أزمة كورونا سنحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع والتي ستحاول من خلالها الوقوف على شكل مضمون وطرق تسيير المؤسسة خلال أزمة كورونا أي حيث تناولنا المرحلة 2019-2020-2021-2022 و كان إسقاطها على مؤسسة قارة للبناء والتي تعتبر من بين أهم الشركات الناشطة قطاع المقاولاتية والبناء في ولاية عين تموشنت محاولين التعرف على حقيقة الوضع المالي لها وهذا باستخدام جدول تدفقات الخزينة ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تقديم عام للشركة محل الدراسة

أما المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج للشركة خلال فترة 2019-2022

المبحث الاول: تقديم مؤسسة SARL KARA

تعتبر مؤسسة**SARL KARA**إحدى المؤسسات المتوسطة الخاصة الناشطة في مجال البناءوالأشغال العمومية والري، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم المؤسسة مع ذكر أهميتها وأهدافها وهيكلهاالتنظيمي بالإضافة إلى ذكر المصلحة التي تم فيها التربص.

المطلب الأول: مفهوم مؤسسةSARL KARA

1 –نشأة مؤسسة SARL KARA وتطورها:

أنشأت مؤسسة SARL KARA **سنة 2013 من طرف الأب غليون وأبناؤه الثلاثة وائل, عز الدين , محمد)**

ولقد أنشأت مؤسسة SARL KARA **في 09/12/2013 تحت السجل التجاري رقم 13ب 6182980 – 16/00 برأس مال قدره2000000.00 دج .**

بدأت مؤسسة SARL KARA **نشاطها ابتدءا من سنة** 2013 **مختلف مراحله والاشغال العمومية والريكانت المؤسسة ما بين سنتي 2013-2018**

2-تعريف مؤسسةSARL KARA :

-مؤسسة SARL KARA**تقع في رقم 03مكرر حي المدينة الجديدة –عين تموشنت**

شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في اشغال البناء في مختلف مراحله (انشاء , توسعة , تركيب)

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسةSARL KARA

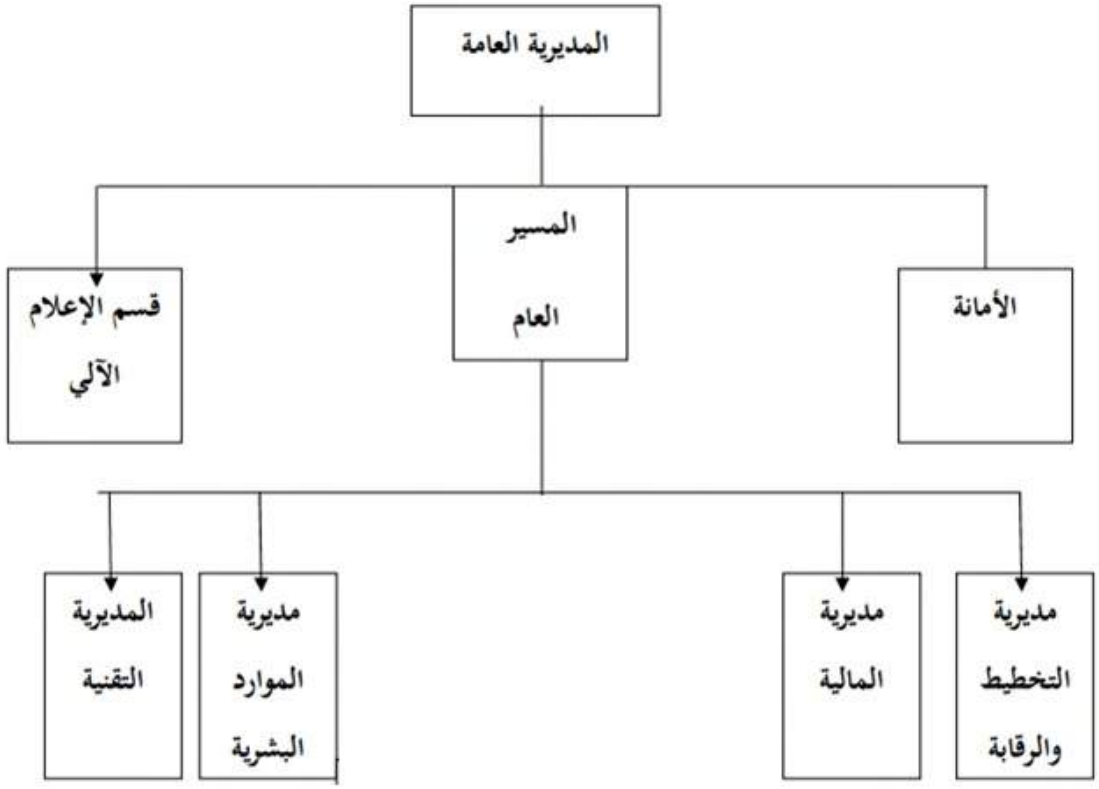

المطلب الثالث: الوحدة المستقبلة.

المصلحة المستقبلة:

-**مصلحة المحاسبة والمالية** :تقوم هذه المصلحة بمسك الدفاتر المالية والمحاسبية التابعة للوحدة و كذا متابعةالتدفقات القديمة للعمليات التي تقوم بها ، و التاكد من انجاز المخطط المسطر ، و بصفة عامة تتمثل مهام هذه المصلحة فيما يلي:

- ضمان السير الحسن للمصلحة عن طريق التنسيق ومراقبةكل الأنشطة.
- تطبيق القواعد المتفق عليها والاهتمام بالعلاقات الداخلية والخارجية.
- تحضير بيانات تقديرية للمصاريف الشهرية والسنوية.
- المعالجة اليومية لحسابات الوحدة بالاعتماد على المخطط المحاسبي المالي والقواعد المحاسبية.

ولضمان السير الحسن والمنظم للمصلحة، تم تقسيمها إلى ثلاث فروع أساسية وهي:

-**فرع الخزينة** :يتولى هذا الفرع المهام التالية:

-دفع مبالغ الشراء.

-تحصيل الإرادات وتسديد المصاريف في الإطار القانوني.

-المشاركة في إعداد المخططات التنموية الثلاثية.

-**فرع محاسبة شراء المواد الأولية والاستثمارات** :يتولى هذا الفرع المهام الآتية:

•تكوين الملفات المحاسبية بعدكل شراء يتضمن ما يلي: وصل الطلب، وصل الاستلام، وصل الخروج.

•مراقبة وفحصكل ملف محاسبي للتأكد من محتواه وصحة الحسابات الموجودة فيه.

•تحليل ومتابعة وضعية أرصدة الحسابات للموردين والزبائن وأصحاب الخدمات.

•الاستلام الشهري لحركة خروج واستهلاككل مادة أولية.

•التكفل بملفات تبادل المواد الأولية من مختلف وحدات الأشغال للمؤسسة.

•حساب تكاليف شراء المواد المستوردة من سعر الشراء، الحقوق الجمركية، النقل، الشحن .....الخ

-**فرع المحاسبة المالية**:يتولى العمل في هذا الفرع رئيس فرع المحاسبة المالية، فريق من المحاسبين، حيث يهتممنها :

• بمحاسبة التكاليف والمحاسبة المالية، و له عدة مهام :

•مسك الملفات والدفاتر المحاسبية.

•متابعة وتحليل وضعيات الأرصدة والموردين.

•تحليل حسابات الميزانية.

•انجاز ومتابعة وتحليل سياسة الأجور، وذلك بالتعاون مع مصلحة المستخدمين.

•استقبال وجمع وتخصيص ومراقبةكل الملفات المحاسبية.

•تحديد رقم الأعمال الشهري والسنوي.

•إعداد الميزانية الختامية وجدول حسابات النتائج.

•حفظ الوثائق في الأرشيف.

المطلب الرابع: أهمية مؤسسةSARL KARA **وأهدافها**

1-أهمية مؤسسةSARL KARA

إن مؤسسةSARL KARA أهمية اقتصادية واجتماعية جد كبيرة وذلك من خلال حجم مناصب الشغل التي توفرها و كذا تعمل على تطوير وعصرنة مجال البناء والسرعة في وتيرة انجار المشاريع و تسليمها في اوقاتها المحددة .

2 -**أهداف**مؤسسةSARL KARA تتمثل فيم يلي:

1/2-الأهداف المالية :نذكر منها:

-تحقيق مردودية مالية تضمن التحكم في مشاريعها.

-إعداد الإمكانيات المالية اللازمة من اجل إمكانية التمويل الذاتي للاستثمارات.

-ضمان تمويل يسمح بتحقيق المخططات السنوية.

2/2-الأهداف الاقتصادية:والمتمثلة فيما يلي:

-استغلال وتسيير وتطوير النشاطات المتعلقة الخاصة بأشتغال البناء و الري.

-نظيم وتطوير هياكل الصيانة التي تسمح بتحسين أداء الأشغال.

-تحقيق زيادة في حجم المشاريع.

-تطوير تشكيلات المشاريع وذلك بالبحث عن مشاريع جديدة.

3/2- -الأهداف الاجتماعية:نذكر منها:

-إمتصاص البطالة.

-جودة الاشغال

المبحث الثاني: أثر جائحة كورونا على الأداء المالي لمؤسسة SARL KARA

لمعرفة أثر جائحة كورونا على الأداء المالي، نحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على قياس الألداء المالي قبل وأثناء الجائحة من خلال حسابات والقوائم المالية الأداء المالي لمؤسسة SARL KARA ثم المقارنة وتحليل نتائج الدراسة .وعليه قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول قياس الأداء المالي خلال فترة أربع سنوات والمطلب الثاني كان لتقييم ومناقشة النتائج وإثبات صحة الفرضيات

المطلب الأول: قياس الاداء المالي للمؤسسة قبل وبعد جائحة كورونا

لتحديد أثر جائحة كورونا على الأداء المالي الأداء المالي لمؤسسة SARL KARA قمنا باختيار أربع سنوات للدراسة، اخترنا سنة قبل جائحة كورونا2019،وسنتات أثناء مرحلة كورونا وسنة بعد كورونا.

الفرع الأول/ إعداد الميزانية المالية المختصرة للفترات2019،2020،2021، 2022

1- الميزانية المالية المختصرة من جانب الأصول

:الجدول رقم (2-3) : إعداد الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول 2020،2019 ، 2021 و 2022.

البيانات	2019	2020	2021	2022
الأصول الثابتة	21345410683.42	20441588985.19	21130610197.98	23.496818203.23
الأصول المتداولة	953185168.75	1149905725.04	1307163041.56	1469488767.34
قيم الاستغلال	53150147.98	56236104.61	123873083.86	344081113.00

قيم قابلة للتحقيق	497651606.08	568586807.74	614311515.23	707799491.48
قيم جاهزة	401383414.69	525082812.69	568978442.48	417608162.86
المجموع	22345410683.42	21591494620.23	22437773239.54	24966306970.56

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على وثائق المؤسسة

-2الميزانية المالية المختصرة من جانب الخصوم:

الجدول رقم (2-2): إعداد الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم لسنوات 2019،2020 ، 2021 و 2022.

البيانات	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**
الأموال الدائمة	22209211255.07	21374731468.22	21130610197.98	24704817152.72
الأموال الخاصة	-4976532462.55	-5894474820.10	1307163041.56	-9512201385.94
الديون طويلة الأجل	27185743717.62	27269206288.32	123873083.86	34217018538.66
الديون قصيرة الأجل	136199482.35	216763152.01	614311515.23	261489817.85
المجموع	22345410683.42	21591494620.23	22437773239.54	24966306970.56

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على وثائق المؤسسة

-3جدول حسابات النتائج المختصر:

الجدول رقم (2-3) : إعداد جدول حسابات النتائج المختصر لسنوات لسنوات 2019 ،2020 ، 2021 و 2022.

البيانات	**2019**	**2020**	**2021**
المبيعات	196962775.50	206021114.01	262
انتاج السنة المالية	204276484.35	209373702.38	306584316.75

استهلاك السنة المالية	18379352.94	38471804.41	58281021.49
القيمة المضافة للاستغلال	185897131.40	170901897.97	248303295.26
اجمالي فائض الاستغلال	38790778.86	28457844.90	100432646.69
النتيجة العملياتية	-7856328181.13	-898631327.26	-1026220430.94
النتيجة الصافية	-785642318.13	-898640827.26	-1026299930.94

المصدر :من إعداد الطالبتان بناء على وثائق المؤسسة

الجدول رقم (:)4-2إعداد جدول حسابات النتائج المختصر لسنة 2022

البيانات	2022
المبيعات	279353112.80
انتاج السنة المالية	499493483.32
استهلاك السنة المالية	-230181537.76
القيمة المضافة لاستغلال	269311945.56
اجمالي فائض الاستغلال	128002263.78
النتيجة العملياتية	-1272621718.72
النتيجة الصافية للسنة المالية	-1272631218.72

المصدر :من إعداد الطالبتان بناء على وثائق المؤسسة

الفرع الثاني: قياس الأداء باستخدام النسب المالية قبل وبعد جائحة كورونا

أولا : نسب حسابات التسيير: تتمثل أهم هذه النسب في معدل نمو رقم الأعمال ومعدل نمو النتيجة الصافية والموضحة في الجدول أدناه :الجدول

رقم (2-5) : حساب نسب حسابات التسيير لسنوات لسنوات 2019،2020 ، 2021 و 2022.

المؤشرات	2019	2020	2021	2022
معدل نمو رقم	/	%4.61	%27.15	%6.61

الأعمال				
معدل نمو النتيجة الصافية	/	%-14.38	%-14.19	%-24.01

المصدر:من إعداد الطالبتان بناء على معطيات المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول:

هناك نمو في معدل رقم الأعمال للمؤسسة من سنة 2020 إلى سنة 2021 وهذا في ظل جائحة كورونا تم تراجع المعدل في سنة 2022 ب 6.61. فهذا يعني أن الأعمال التي قامت بها المؤسسة تزايدت بنسبة ما بين عامي 2020 و 2021،

و يمكننا تفسير هذا بأن تأثرت العديد من المشاريع والأعمال بقيود الإغلاق والتباعد الاجتماعي وتراجع الطلب والتحديات الاقتصادية العامة.

وبالتالي، فإن انخفاض معدل رقم الأعمال للمؤسسة في عام 2022 قد يكون بسبب تأثيرات جائحة كورونا على صناعة المقاولات بشكل عام. قد يكون هناك عوامل عديدة تساهم في هذا التراجع، مثل:

تأجيل أو إلغاء المشاريع: قد تكون هناك تأثيرات سلبية على تنفيذ المشاريع الجديدة أو استكمال المشاريع الحالية بسبب تعطيل العمليات وتقلبات السوق.

تراجع الطلب: قد يقل الطلب على الخدمات والمشاريع في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة وعدم اليقين الذي تسببت فيه الجائحة.

تأثيرات الإغلاق والتباعد الاجتماعي: قد تكون هناك قيود وإجراءات تشغيلية تؤثر على إمكانية تنفيذ المشاريع بالشكل المعتاد، مثل قيود على عدد العمال المسموح بهم في موقع البناء أو تعليق الأنشطة غير الأساسية.

أما النتيجة الصافية فنلاحظ أن هناك معدل نمو سالب تابث وهذا في ظل جائحة كورونا من سنة 2020 إلى سنة 2021 ، لكن في سنة 2022 شهدت إنخفاض حاد في النتيجة الصافية .

و إستخلاص بهذه النتائج يمكن أن تؤدي إلى النمو السالب والانخفاض الحاد في النتائج الصافية:

تراجع الإيرادات: قد يكون هناك تراجع في الإيرادات بسبب تأثيرات الجائحة على القطاع الذي تعمل فيه المؤسسة. قد يكون هناك تراجع في الطلب على الخدمات المقدمة من المؤسسة، وهذا يؤدي إلى انخفاض في الإيرادات.

زيادة في التكاليف والمصروفات: قد تزيد التكاليف والمصروفات في ظل الظروف الاستثنائية التي يتسبب فيها انتشار الوباء. قد تتضمن هذه التكاليف تكاليف السلامة والتعقيم الإضافية، وتكاليف التأخير والتعديلات في المشاريع، وتكاليف الإغلاق المؤقتة أو تكاليف الإجراءات الاحترازية الأخرى.

قلة العقود الجديدة: قد يكون هناك تأثير سلبي على قدرة المؤسسة على الحصول على عقود جديدة بسبب تراجع النشاط الاقتصادي والثقة العامة في ظل الجائحة. قد يؤدي ذلك إلى نقص في عدد العقود الجديدة وبالتالي انخفاض النتيجة الصافية.

تأثيرات القيود والإغلاق: قد يتعرض القطاع المقاولاتي لقيود وإغلاقات مؤقتة أو جزئية، مما يؤثر على قدرة المؤسسة على تنفيذ المشاريع وجلب العملاء الجدد.

هذه بعض العوامل التي يمكن أن تسهم في النمو السالب والانخفاض الحاد في النتيجة الصافية للمؤسسة في ظل جائحة كورونا. يجب أن تقوم المؤسسة بتقييم الظروف واتخاذ التدابير المناسبة للتكيف مع هذه التحديات وتحسين أدائها في المستقبل.

ثانيا: نسب السيولة: وتشير هذه النسب إلى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية والجدول الموالي يوضح حسابات النسب خلال فترة الدراسة من سنة 2019 إلى سنة 2022.

الجدول رقم)2-6 :)حساب نسب السيولة لسنوات 2020،2019 ، 2021 و 2022.

المؤشرات	العلاقة	2019	2020	2021	2022
نسبة التداول	الأصول المتداولة ـــــ الخصوم المتداولة	6.99	5.3	5.82	5.61
نسبة السيولة السريعة	الأصول المتداولة –المخزون ـــــ الخصوم المتداولة	6.60	5.04	5.26	4.30
نسبة السيولة الحالية	النقدية ـــــ الخصوم المتداولة	2.95	2.42	2.53	1.59

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على معطيات المؤسسة

تشير بيانات الجدول أعلاه أن:

- نسبة التداول قبل جائحة كورونا في سنة 2019 تساوي 6.99 ثم انخفضت في سنة 2020 لتصبح 5.30 ثم ارتفعت سنة 2021 وكانت 5.80 أي كانت متذبذبة خلال السنوات الثالثة ، وفي ظل جائحة كورونا نلاحظها في سنة 2022 حيث انخفضت النسبة إلى 5.61 .

وكذا هو الحال بالنسبة لنسبة السيولة السريعة فهي أيضا عرفت تذبذب خلال السنوات2019 أي قبل كورونا و سنتي 2020 ، 2021 أي في ظل الجائحة بين 6.60 و 5.40 على التوالي تم غنخفضت النسبة خلال سنة 2022

-نسبة السيولة الحالية كانت تقريبا ثابتة في السنوات الثالثة حيث بلغت النسبة 2 قبل و في ظل الجائحة كورونا ثم انخفضت خلال الجائحة لتصبح 1.59

نسبة السيولة الحالية تعكس القدرة الحالية للمؤسسة على تلبية التزاماتها المالية القصيرة الأجل. وفي حالة انخفاض النسبة، فإن ذلك يعني أن المؤسسة قد تواجه تحديات في تلبية التزاماتها المالية القصيرة الأجل.

تراجع النسبة قد يرجع إلى عدة عوامل، بما في ذلك:

انخفاض الإيرادات: قد يكون هناك تراجع في الإيرادات بسبب تأثير الجائحة على نشاط الأعمال وقلة الطلب على منتجات أو خدمات المؤسسة. ذلك يؤثر على النقد الذي يتوفر للمؤسسة لتلبية التزاماتها.

زيادة التكاليف: قد تزيد تكاليف العمل بسبب الإجراءات الوقائية والتعقيم الإضافية المطلوبة بسبب الجائحة. وبالتالي، قد يتسبب ذلك في انخفاض السيولة المتاحة.

تأثيرات الإغلاق وتباطؤ الأعمال: قد يتعرض قطاع المقاولات لقيود وإغلاقات مؤقتة أو تباطؤ في الأعمال بسبب الجائحة، مما يؤدي إلى تأخر في تحصيل الأموال وتأثير سلبي على السيولة.

تحتاج المؤسسة إلى مراقبة وإدارة جيدة للسيولة في ظل الجائحة، وضمان توفر الموارد المالية اللازمة لتلبية التزاماتها الحالية والمستقبلية. يمكن اتخاذ إجراءات مثل مراجعة السياسات المالية، والتفاوض مع الموردين والعملاء لتحسين شروط الدفع، وتحسين عمليات التحصيل وإدارة المخزون لتحسين السيولة.

ثانيا: نسب النشاط :

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الأصول والخصوم، أي أنها تقيس مدى كفاءتها في الاستخدام الأمثل لأصولها، ويتم حساب أهم هذه النسب في الجدول التالي:

الجدول رقم)2-2 :)حساب نسب النشاط لسنوات 2019،2020 ، 2021 و 2022.

المؤشرات	العلاقة	2019	2020	2021	2022
نسبة التمويل الدائم	الأصول الدائمة ـــــ الأصول الثابتة	1.03	1.04	1.05	1.05
نسبة التمويل الخاص	الأصول الخاصة ـــــ الأصول الثابتة	0.23	- 0.28	- 0.33	- 0.40
نسبة الاستقلالية المالية	الأصول الخاصة ـــــ مجموع الخصوم	0.18	-0.27	- 0.31	- 0.38

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على معطيات المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ أن :

- نسبة التمويل الدائم في سنة 2019بلغت 1,03 وارتفعت بمعدل 0,01 خلال سنة 2020وارتفعت بنفس المعدل سنة 2021، وهذه النسبة كانت في ارتفاع مستمر قبل و في ظل جائحة كورونا ثم استقرت سنة 2022 .

نسبة الاستقلالية المالية هي كذلك شهدت تراجع قبل وأثناء جائحة كورونا وهي سالبة وهذا ما يدل أن المؤسسة غير قادرة على تغطية جميع ديونها بأموالها الخاصة.و الشكل التالي يوضح تطور مؤشرات هذه النسب من سنة 2019 إلى سنة 2022.

الجدول رقم)2-1 :)حساب نسب التمويل لسنوات 2019-2020-2021-2022

نوعية المردودية	العلاقة	2019	2020	2021	2022
المردودية التجارية	نتيجة الدورة الصافية ـــــ رقم الأعمال السنوي الصافي	3.98	4.36	- 3.91	- 0.45
المردودية الاقتصادية	نتيجة الدورة الصافية ـــــ اجمالي الأصول	0.035	- 0.035	- 0.045	- 0.050
المردودية المالية	نتيجة الدورة الصافية ـــــ الأموال الخاصة	0.157	- 0.157	- 0.146	- 0.133

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على وثائق المؤسسة

تعتبر مردودية المؤسسة مزيج يتم الحصول على بنودها من الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج

بناء على معطيات المؤسسة نلاحظ من خلال الجدول:

المرودية التجارية : حققت المؤسسة في سنوات الأربعة مردودية تجارية سالبة فقبل جائحة كورونا كانت المردودية متذبذبة وزادت أكثر خلال فترة كورونا

المردودية الاقتصادية: يلاحظ أن المردودية الاقتصادية تقريبا ثابتة من سنة 2020 عند (0.035-) إلى (0.05 -) في سنة 2022 ، يعني خلال فترة الجائحة نجد الانخفاض طفيف.

المردودية المالية : نلاحظ أن المؤسسة حققت مردودية موجبة خالا السنوات الأربعة ، إلا أنها شهدت انخفاض طفيف من سنة لأخرى واستمرت في النقصان خلال جائحة كورونا .والشكل الموالي يوضح تطور المردودية التجارية ،الاقتصادية والمالية عبر السنوات الأربعة

من خلال هذا الجدول ينكننا القول :

تراجع الإيرادات: قد يكون هناك تراجع في الإيرادات بسبب قلة الطلب على مشاريع البناء المؤسسة نتيجة لتأثيرات الجائحة على الاقتصاد والقطاع الذي تعمل فيه المؤسسة.

زيادة التكاليف: قد تزيد تكاليف العمل بسبب الإجراءات الاحترازية والتدابير الصحية اللازمة لمكافحة انتشار الوباء. قد تشمل هذه التكاليف تكاليف السلامة والتعقيم الإضافية، وتكاليف تأمين العمالة، وتكاليف تعزيز البنية التحتية للتكيف مع التحولات الاقتصادية.

تأثيرات القيود والإغلاقات: قد يؤدي الإغلاق الجزئي أو الكامل للأعمال والقيود المفروضة للحد من انتشار الفيروس إلى تراجع حاد في نشاط المؤسسة وتأثير سلبي على المردودية التجارية.

تأثيرات الاضطرابات الاقتصادية: قد يتعرض الاقتصاد العام لاضطرابات وتباطؤ في ظل الجائحة، مما يؤثر على القدرة الشرائية للعملاء .

الفرع الثالث: قياس الأداء باستخدام مؤشرات التوازن المالي قبل وفي ظل جائحة كورونا

تتمثل مؤشرات التوازن المالي في أرس المال العامل واحتياجات أرس المال العامل والخزينة وتحسب بالعلاقات التالية :

رأس المال العامل = اأألموال الدائمة – اأألصول الثابتة = اأألصولالمتداولة- ديون قصيرة اأألجل

احتياجات رأس المال العامل =اأألصول المتداولة –القيم الجاهزة(–)الديون قصيرة اأألجل- السلفات المصرفيةالخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

والجدول التالي يوضح هذه المؤشرات خلال فترة السنوات الأربعة

المؤشرات	2019	2020	2021	2022
رأس المال العامل	816985740.40	933142573.03	1082599443.23	1207998949.49
احتياجات رأس المال العامل	414602325.71	408059760.34	513612000.75	790390786.63
الخزينة	402383414.69	525080812.69	569978442.48	417608162.86

المصدر:من إعداد الطالبتان بناء على معطيات المؤسسة

الجدول رقم حساب المؤشرات التوازن المالي لسنوات2019 ،2020 ، 2021 و 2022

المؤشرات	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**
رأس المال العامل	/	**14.25**	**16.01**	**11.58**
احتياجات رأس المال العامل	/	**22.28**	**25.96**	**53.88**
الخزينة	/	**30.49**	**8.35**	**26.60**

المصدر: من إعداد الطالبتان

بناء على معطيات المؤسسة الجدول رقم (2-11 :)معدل نمو المؤشرات التوازن المالي لسنوات2019-2020-2021-2022

بناء على معطيات المؤسسة نلاحظ من خاللالجدولين:

-إن رأس المال العامل موجب في السنوات الأربعة، حيث سجلت في سنة 2019 بقيمة 740.40 618985 دينار، وارتفع من سنة إلى أخرى وهذا قبل جائحة كورونا ، ثم استمر في الارتفاع في ظل الجائحة لكن بمعدل 11.58 وهو معدل أقل من السنوات الماضية

- أما احتياجات رأس المال العامل فهو كذلك موجب خلال هذه السنوات، ففي سنة 2019 قبل جائحة كورونا كان الاحتياج يقدر ب 414602325.71 ثم انخفض سنة 2020 بمعدل1.57 ثم ارتفع الاحتياج سنة 2021 بمعدل 25.86 ، وفي ظل جائحة كورونا ارتفع الاحتياج من جديد سنة 2022 بمعدل 53.88.

-نلاحظ من خلال الجدولين أن الخزينة موجبة في كل السنوات ، فقبل جائحة كورونا بلغت الخزينة سنة 2019 ب 402383414.69 ثم ارتفعت سنة 2020 بمعدل 30.49 وأصبحت 525082812.69

ثم سنة 2021 ارتفعت بمعدل أقل 8.53 وقدرت ب 568978442.48 ، ولكن في ظل جائحة كورونا .انخفضت الخزينة بمقدار 417608162086 أي بمعدل 26.6 سنة 2022.

المطلب الثاني: تقييم النتائج وإثبات صحة الفرضيات

بعد قياس الأداء المالي لمؤسسة قارةkaraللبناءقبل وفي ظل جائحة كورونا وتحليله ، سوف نقوم في هذا المطلب تقييم النتائج وإثبات صحة الفرضيات

الفرع الأول : تقييم النتائج المتوصل إليها

من خلال معطيات وتحليل الجداول المعروضة في المطلب الأول نجد أن

:أولا : تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية

نسب حسابات التسيير: من خلال تحليل معطيات جدول معدل نمو رقم الأعمال ومعدل نمو النتيجة الصافية ، قبل جائحة كورونا كان كلاهما في حالة ثبات في المعدل ثم شهدا انخفاض حاد خلال فترة جائحة كورونا وهذا بسبب نقص إيراداتالشركةأي مبيعات المؤسسة.

-نسب السيولة: مؤشرات نسب السيولة أكبر من الواحد في السنوات الأربعة وهذا يدل على أن المؤسسةقادرة على الوفاء بالتزاماتها الجارية عن طريق أصولها الجارية، حيث قبل جائحة كورونا كانت نسب السيولةفي تذبذب بين الانخفاض والارتفاع وفي ظل الجائحة تواصل الانخفاض في النسب الثلاثة (نسب السيولةالعامة، نسب السيولة السريعة ونسب السيولة الحالية)، وهذا ما يدل على نقص في أصولها الجارية وخاصةنقص في القيم الجاهزة التي تمثل الخزينة خلال فترة الجائحة.

3-نسب النشاط:لاحظنا أن نسب النشاط كانت في ارتفاع نسبي قبل جائحة كورونا ثم استقرت في ظل

الجائحة ، فبعد إن كان 1 دينار مستثمر في إجمالي الأصول يولد 0.008 دينار من المبيعات أصبح في سنة 2020 و 2021 يولد 0.01 دينار من المبيعات، وهنا يمكننا القول أن كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها لتوليد المبيعات لم تتحسن خلال جائحة كورونا.

4-نسب التمويل : من خلال معطيات جدول نسب التمويل ، لاحظنا أن المؤسسة غير قادرة على تمويل أصولها بأموالها الخاصة إنما تعتمد على أمولها الدائمة أي الاعتماد على الديون طويلة الأجل لتغطية أصولها، فكانت نسبة التمويل الدائم في ارتفاع قبل جائحة كورونا وأصبحت ثابتة خلال الجائحة، أما نسبة

التمويل الخاص فهي كانت دائما في انخفاض قبل و أثناء الجائحة ، أما نسبة استقلالية المؤسسة فلمؤسسة

لا تتمتع باستقلالية في اتخاذ قراراتها وهذا قبل وأثناء الجائحة لكن كان معدل الانخفاض مرتفع خلال الجائحة.

ثانيا: تقييم الأداء المالي باستخدام مستويات المردودية

3-المردودية التجارية: حققت المؤسسة مردودية سالبة خلال السنوات الأربعة ، يعني أن كل دينار من المبيعات يولد خسائر ،إلا أن قبل جائحة كورونا كانت المردودية في السنوات الثلاث ما بين الانخفاض والارتفاع النسبي وفي ظل جائحة كورونا ارتفعت النسبة بمعدل % 88في سنة ،2020هذا الارتفاع يدل على أن الانخفاض الكبير في معدل النتيجة الصافية مقارنة بمبيعات المؤسسة خلال الفترة التي تتميز بانتشار جائحة كورونا وهو لا يعبر عن الوضعية الجيدة للمؤسسة.

المردودية الاقتصادية: لاحظنا أن المردودية الاقتصادية في انخفاض مستمر قبل وأثناء جائحة كورونا ، يعني قبل وفي ظل الجائحة نجد الانخفاض طفيف وهذا بسبب انخفاض في النتيجة الصافية بمعدل

أكبر من نمو الأصول ، ونلاحظ أن المردودية سالبة أي لم تحقق المؤسسة أية ربحية خلال السنوات الأربعة فهي في خسارة دائمة ، وهو ما يفسر بسوء استغلال موارد المؤسسة.

2-المردودية المالية: لاحظنا أن المردودية المالية موجبة قبل وفي ظل جائحة كورونا، ففي سنة 2019 بلغت المردودية المالية 0.15وهذا يعني لن الدينار الواحد الذي يستثمره أصحاب رأسمال في المؤسسة ينتج عنه ربح ب 0.15 إلا أنها شهدت انخفاض من سنة لأخرى واستمرت في النقصان خلال جائحة كورونا ، وهذا ما يدل على كفاءتها المنخفضة في استغلال الأموال الخاصة وأنها ليست قادرة على تنمية أموالها الخاصة

ثالثا: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي:

من خلال معطيات جدول مؤشر ا ت التوازن المالي:

3-لاحظنا أن رأس المال العامل موجب بحيث أنه ارتفع من سنة إلى سنة و بالتالي استطاعت المؤسسة تمويل جميع استثماراتها بمواردها المالية الدائمة وهو يعبر عن هامش الأمان للمؤسسة أي فائض في الأموال الدائمة بعد تمويل كل الأصول الثابتة، ولكن في فترة جائحة كورونا انخفض معدل نمو مقارنة بالفترة التي قبل الجائحة.

2-لاحظنا أن احتياجات رأس المال العامل موجب خلال السنوات وهذا يفسر أن المؤسسة احتاجت إلى مواردها لتمويل احتياجات الاستغلال لكن مقارنة بالسنوات قبل جائحة كورونا ارتفع معدل الاحتياج بالنصف خلال فترة كورونا نتيجة ارتفاع احتياجات الدورة.

3-مؤشر الخزينة موجب خلال السنوات الأربعة هذا يدل على التوازن المالي للمؤسسة ولكن لا يدل على الوضعية المالية للمؤسسة، فقبل جائحة كورونا كانت الخزينة في ارتفاع من سنة إلى سنة و في فترة الجائحة شهدت تراجع بنسبة 26,6%مما يدل أن الاحتياج كان كبيرا بسبب الجائحة، بحيث أن مصاريف المؤسسة وأجور العمال اعتمدت على الرصيد الموجود في خزينة المؤسسة لأنها لا توجد مداخيل كافية في هذه الفترة.

رابعا: أهم النتائج العامة المتوصل إليها

عرفت مجمل النسب المالية خلال جائحة كورونا انخفاض نسبي وحاد خلال الفترة التي انتشرت فيهاالجائحة مقارنة بالفترة التي قبلها بسبب نقص الإيرادات.

-عرفت المردودية الاقتصادية والمالية بالثبات أثناء جائحة كورونا أما المردودية التجارية ارتفعت خلالالجائحة بسبب الانخفاض الكبير في النتيجة الصافية خلال فترة الجائحة.

-رغم من تحقيق التوازن المالي لمؤسسة البناء قارة karaعرفت مؤشرات التوازن المالي انخفاض في معدلات نمو خلالفترة الجائحة مقارنة بما قبل الجائحة وذلك بسبب احتياجات الدورة من أجل تغطية المصاريف وتسديد أجورالعمال.

-عرفت مداخيل الشركة انخفاض خلال جائحة كورونا، بسبب توقفالديوان عن العمل لمدة خمس أشهر من تاريخ 20 مارس 2020 إلى غاية شهر أوت بسبب عدم مقدرةالأفراد وخاصة أصحاب المهن الحرة على دفع الإيجار لسكناتهم ومحلاتهم التجارية للديوان نتيجة إجراءاتالحجر الصحي الذي طبقتها الحكومة للحد من انتشار الجائحة مثل غلق المحلات التجارية والغلق الكاملللبعض المؤسسات والتي انجرت عنها حجم كبير من البطالة للعمالة.

الفرع الثاني: اثبات صحة الفرضيات

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها في الد ا رسة الميدانية لمؤسسة البناء قارة سنحاول التأكد من إثبات صحة الفرضيات من عدمها كالتالي:

1-يوجد أثر سلبي لجائحة كورونا على مستويات النسب المالية (نسب حسابات التسيير، نسب السيولة، نسب النشاط، نسب التمويل) لمؤسسة SARL KARA

:من خلال مقارنةبالسنوات قبل الجائحة مع سنة فترة الجائحة يوجد انخفاض جد ملحوظ في نسب حسابات التسيير و نسبالسيولة ،انخفاض قليل في نسب التمويل ، أما نسب النشاط شهدت الثبات ،أي أن المؤسسة لم تشهد أية زيادةولا تحسن في مستويات النسب المالية، مما يدل على وجود أثر سلبي لهذه الجائحة على مستويات النسبالمالية ، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

2-يوجد أثر سلبي لجائحة كورونا على مستويات المردودية لمؤسسة SARL KARA

من خلال مقارنة المردودية التجارية، المردودية الاقتصادية المردودية المالية قبل الجائحة وأثناء الجائحة ، فالمردودية التجارية شهدت ارتفاع خلال الجائحة أما المردودية الاقتصادية والمالية فشهدتا نوعا ما من الثباتخلال الجائحة. ،عموما يمكننا القول أنه لا يوجد أثر واضح لجائحة كورونا على مستويات المردودية علىالمدى القصير إذ أن المؤسسة في خسارة دائمة ولم تحقق أية هامش ربح ،وهذا ما ينفي صحة الفرضيةالثانية.

3-يوجد أثر سلبي لجائحة كورونا على مستوى التوازن المالي لمؤسسة SARL KARA:من خلال مقارنة كل مؤشرات التوازن المالي قبل وخلال الجائحة ، شهدا كل من معدل نمو رأسالمال العامل والخزينة انخفاض خلال فترة الجائحة وكان معدل احتياج لرأس المال العامل مرتفع في هذهالفترة ،

مما يدل على أن المؤسسة قامت باستغلال موارد الدورة بشكل كبير مقارنة بالفترة ما قبل الجائحة.

وعليه يمكننا القول أنه يوجد أثر لجائحة كورونا على مؤشرا ت التوازن المالي وهو أثر سلبي، وهذا ما يثبتصحة الفرضية الرئيسية.

انطلاقا مما سبق يمكننا القول أن جائحة كورونا قد أثرت على الأداء المالي الد ا رسة الميدانية لمؤسسة البناء قارة

خلاصة الفصل

حاولنا في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري للموضوع على الواقع ، وتطبيق الدرا سة الميدانية على **لمؤسسة SARL KARA** لمعرفة أثر جائحة كورونا على الأداء المالي ،كما حاولنا قياس الأداء المالي من خلال مؤشراته باستخدام القوائم المالية ل**لمؤسسة SARL KARA** وتحليلها ومقارنة النتائج وتقييمها قبل و أثناء جائحة كورونا وصولا إلى النتائج العامة وفي الأخير محاولة اختبارها بمدى صحة فرضيات الدراسة التي تم وضعها والإجابة على الإشكالية الرئيسية.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها عموما يمكننا القول أن جائحة كورونا أثرت بشكل سلبي على الأداء المالي لمؤسسة SARL KARA

خاتمة

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في أي اقتصاد متطور أو نامي ، فهي تقوم بدور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، وذلك نظرا لتميزها بمجموعة من الخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة مثل : سهولة تأسيسها وقلة رأسمالها و تواضع إمكاناتها و مرونتها الكبيرة ، ولذلك فقد هبت أغلب الحكومات في العالم إلى إطلاق برامج للتحفيز الاقتصادي كان نصيب الأسد فيه لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعززت الحكومات هذه البرامج بحزم متنوعة من الحوافز الجبائية والمساعدات المالية لهذا القطاع لحمايته وللحفاظ عليه وتمكينه من القيام بدوره المعهود في تعزيز النمو وتنشيط الدورة الاقتصادية وإلا فإن إعادة البناء قد تستغرق سنوات طويلة وصعبة للتغلب على آثار الإفلاس واسعة النطاق والبطالة المنجرة على ذلك .وتراوحت أهم الإجراءات بين إعفاءات أو تأجيل للضرائب و الأداءات وبرامج لتأجيل دفع مستحقات القطاع المالي لمدة تتراوح بين 3 و6 أشهر قابلة للتجديد، وبرامج تمويل الإقراض الميسر لدعم استمرارية الأعمال واستدامة الوظائف، وبر امج ضمان التمويلات لتشجيع القطاع المالي على التوسع في التمويل خلال فترة الأزمة.

نتائج

- يعتبر فيروس كورونا فيروسا مستحدثا وهو سلالة جديدة من الفيروسات التاجية وتكمل خطورةالفيروس في أنه يصيب الجهاز التنفسي للإنسان.

- توجد عدة قنوات تؤثر من خلالها جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي منها: التبادل التجاري الترابط المالي وأيضا السياحة والنقل. - أدت الإجراءات الاحترازية التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية للتقليل من انتشار جائحة كورونا و العمل على منع الركود في الاقتصاد الوطني وبالضبط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدون سابق انذار وبالتالي خلق أزمة اقتصادية على مستوى الوطن.

- يعد الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أكثر الميادين المهمة لأنه يعكس مدى نجاحها أو فشلها لارتباطه بالجانب المالي الذي يعتبر من أكثر الجوانب الحساسة في هذه المؤسسات.

- تمثل جائحة كورونا من العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

اعتماد الجزائر في تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معايير نذكر منها: عدد العمال، الحصيلة السنوية ورقم الأعمال بالإضافة إلى معيار الاستقلالية.

آفاق الدراسة

انطلاقا من الدراسة الحالية يمكن المواصلة في آفاق أخرى قد تقدم أبعادا جديدة لموضوع الدراسة، يمكن استعراضها كما يلي:

1. زيادة العينة المستخدمة في الدراسة.

2. دراسة مقارنة لتأثير جائحة كورونا بين القطاع العام والقطاع الخاص، وكذلك بين القطاع الخدماتي والقطاع الاقتصادي.

3. العمل على الفصل بين المؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة حتى تكون نتائج الدراسة أكثر انسجاما .

4. العمل على الدراسة بين الجزائر والدول الأخرى.

قائمة المصادر و المراجع

محمد راتول، بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدروس المستفادة، ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية(الشلف:جامعة حسيبة بن بوعلي. يومي 17و18 أفريل2006) ص ص 172-173

ج. سبنسر هل، ترجمة صليب بطرس ، منشأة الاعمال الصغيرة(القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع 1998)ص111

مدخل لدراسة إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، عن الموقع الالكتروني :
www.9alam.com/forums/attachment.php?attachmentid=1737&d ...

أبو موسى، عبد الحميد، تجربة بنك فيصل الإسلامي المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة المتوسطة، الملتقى السنوي الإسلامي السادس: دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة(عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2003)ص4

عبد اللاوي مفيد، مرجع سبق ذكره، ص03.

شريف بو ةقصب ، علي بو عبد الله، واقع وافاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي)الجزائر(، يومي 2013 05/06/ -05ص 06.

صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسسير، العدد 03 ، 2004 ، ص ص 32-33.

عبد الفتاح بوخمخم، و صندرةسايبي ، دور المرافقة في دعم انشاء المؤسسات الصغيرة التجربة الجزائرية، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، العدد 03 ، 2011 ، ص 402.

علوني عمار، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10سنة ،2010ص

.182

بن عنتر عبد الرحمان، واقع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24 ، العدد الأول، 2008ص ص 157-158.

محمد زيدان، الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع،2009 ص ص 126-127.

شريف بوقصبة، علي بوعبد االله، مرجع سبق ذكره، ص ص 07-08

سليمان ناصر ،" أساليب تمويل المشروعات الصغيرة في الإقتصاد الإسلامي ،"ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها في العالم جامعة ورقلة ، د.س.ن ،ص 724-732.

بباس منيرة، فالي نبيلة، الاقتصاد العالمي في مواجهة تحديات عولمة الأوبئة- جائحةكوفيد 19نموذجا، مجلة العلوم الاقتصادية وعلومالتسيير، العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، جامعة سطيف -3الجزائر، ،2020ص:.75

توهامي محمد رضا، عامر عبد اللطيف، انعكاسات جائحة كورونا على الاقتصاد الموازي في الجز ا ئر ،،2020مجلة الميادين الاقتصادية،العدد ،3جامعة برج بوعريريج- الجزائر، ،2020 ، ص 105

العبسي علي، تجانية حمزة، تداعيات فيروس كورونا(كوفيد- :)33الآثار الاجتماعية والاقتصادية وأهم التدابير المتخذة للحد من

الجائحة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، جامعة سطيف-

الجزائر،،2020ص:. 92

ميموني ياسين وآخرون، تحديات التمويل الإسلامي في ظل جائحة كورونا- ق ا رءة لمصرف السلام الج ا زئري، حوليات جامعة بشار فيالعلوم الاقتصادية، العدد،ص3

غبولي أحمد، تواتية الطاهر، دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم آثار جائحة كورونا(كوفيد-33)على الاقتصاد العالمي – الأزمة الاقتصادية العالمية ،2020مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، جامعة سطيف-الجزائر، ،2020ص: ،136

غبوليأحمد ،تواتية الطاهر، مرجع سابق ، ص:337

محمد إسماعيل ، جمال قاسم، أثر قطاع السياحة على النمو الاقتصادي في الدول العربية، صندوق النقد العربي،2020 : 3

بسبب-جائحة-كورونا-هبوط-في-مؤشرات-حركة-الطيران-العالمية/،

https://www.alhurra.com/business/2021/02/03

. 23:23 على الساعة2023/03/22

الفهرس